AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

سياسات الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بهيكل الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في العراق (2003-2021)

Economic reform policies and their relationship to the structure of the trade balance and economic exposure in Iraq

(2003-2021)

https://doi.org/10.29124/kjeas.1651.10

فرقان عبد الكريم كبسون[1] أ.م .د رشا خالد شهيب[2]

Furqan Abdul Karim Kabson Assist. Prof. Rasha Khaled Shuhayb

I02307721@gmail.com rshak2529@gmail.com

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تتمثّل الخاصية المميزة لعالمنا المعاصر في تزايد الطروحات حول الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والعولمة وأهمّيتها وتأثيرها في التطوّر الاقتصادي في مستقبل علاقات البلدان في النشاط الاقتصادي العالمي، وتزايدت أهمّية (الإصلاحات الاقتصادية) التي يجري تناولها من الباحثين والمفكرين ومن جوانب عديدة ولا سيّما منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتسارعت في التسعينات، وفي الألفية الثالثة لما تمثّله عمليات الإصلاح الاقتصادي من أهمية كبيرة وذلك في معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصاديات البلدان المختلفة.

يهدف البحث إلى : دراسة مقومات الإصلاح الاقتصادي وتحليلها ومدى فاعلية الآليات الاقتصادية التي سيَتُمّ تطبيقها وبما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لتحسين أداء القطاع العام وادارته، وترشيق هيكليته وتحديد مجالاته، وتطوير البنى المؤسّسية في العراق ورفع القيود وتفعيل أداء قوى السوق. أمّا فرضية البحث فكانت تسعى لإثبات وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي والانكشاف الاقتصادي.

وقد توصّلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات وكان أبرزها وجود علاقة دالية قصيرة الأجل بين المتغيّرات الاقتصادية والانكشاف الاقتصادي، وقد اختُتمت الدراسة بالعديد من التوصيات وكان أبرزها ضرورة الاستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي التي طبّقتها الكثير من البلدان ، والاستفادة من التجارب الناجحة للإصلاح الاقتصادي وسبل تطبيقها على واقع الاقتصادي العراقي ،وتلافي بعض الإخفاقات في تلك التجارب.

Abstract

The distinctive feature of our contemporary world is the increase in proposals about economic reform, privatization, and globalization, and their importance and impact on economic development and on the future relations of countries in global economic activity. The importance of (economic reforms), which is being addressed by researchers and thinkers, and from many aspects, has increased, especially in the mid-eighties of the last century, and has accelerated in The nineties, and in the third millennium, because economic reform processes represent great importance in addressing the structural imbalances that affect the economies of different countries.

The research aims to study and analyze the specificity of the elements of economic reform and the effectiveness of the economic mechanisms that will be applied in line with the reality of the Iraqi economy to improve the performance of the public sector and its management, streamline its structure and define its fields, develop institutional structures in Iraq, lift restrictions and activate the performance of market forces. As for the research hypothesis, it sought to prove that there is a statistically significant relationship between the economic variables represented by economic reform and economic exposure.

The study reached many conclusions, the most important of which was a short-term indicative relationship between economic variables and economic.

المقدمة

تَمثّل سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحرير الاقتصاد وفكّ قيوده، وتحسين مناخ الاستثمار(بتسهيل إجراءاته، واستقرار قوانينه، واعتماد سعر صرف واقعي، واعتماد آلية العرض والطلب لتحديد الأسعار)، وتشجيعه (بالإعفاءات الجمركية، والضرائبية، والامتيازات الأخرى) وخصخصة المشروعات العامة الفاشلة أو المتعثّرة، أو غير الاستراتيجية للدولة لزيادة الإيرادات وتقليل الإنفاق العام.

يستند خبراء "البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق وتدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استعمال الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وازاء ما تقدم فإن على الاقتصاد العراقي تنفيذ سلسلة من الإجراءات ضمن خطة متكاملة الرؤيا لعملية الإصلاح والتي ستنعكس بالإيجاب في التخفيف من حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها، وتحديداً في

المجالات الاساس التي تتمحور حول وظيفة الدولة مستقبلاً والموقف من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسياسات خلق وتحفيز قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق واشتراطاته بشكل هادئ ومناسب وواقعي وهو ما سنحاول تناوله في هذه الدراسة بعد التطرق إلى ابرز سياسات الإصلاح الاقتصادي.

يُعد الناتج المحلّي الإجمالي أحد المؤشّرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، والتي تعكس مدى الاختلال الحاصل في الاقتصاد من جانب، ومن جانب آخر يعبر عن النمو الحاصل في اقتصاد الدولة بحسب الهيكل الاقتصادي ومدى استقراره.

مشكلة البحث: على الرغم من امتلاك العراق للموارد الاقتصادية المتنوعة إلّا أنّه ما يزال يعاني من التشوهات الاقتصادية المتمثّلة بالاعتماد على مورد النفط بدرجة كبيرة ، ممّا جعل اقتصاده مرهوناً بالتغيّرات التي يتعرّض لها، وتفشّي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يتطلب اختيار الآليات المطلوبة للإصلاح طالما ان العراق يمتلك الموارد الاقتصادية المتنوعة والمقومات اللازمة لنجاحه.

هدف البحث: تنطلق الدراسة من الأهداف الآتية :

1. يهدف البحث إلى دراسة مقومات الإصلاح الاقتصادي وتحليلها ومدى فاعلية الآليات الاقتصادية التي سَيتُمّ تطبيقها وبما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لتحسين أداء القطاع العام وإدارته، وترشيق هيكليته وتحديد مجالاته، وتطوير البنى المؤسّسية في العراق ، ورفع القيود وتفعيل أداء قوى السوق.
2. يسعى البحث لتقديم رؤية اقتصادية حول فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي في معالجة المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع وتأثيرها في النموّ الاقتصادي في المدى البعيد.

فرضية البحث: تتطلّب عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق معالجة حالة التخلف والاختلالات الهيكلية في قطاعاته مثل: العجز في الموازنة العامة، التضخم، البطالة وغيرها على أنْ يَتُمّ استغلال العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاعات الأخرى.

أهمّية البحث: جاءت أهمّية البحث من ضرورة النهوض بالاقتصاد العراقي من خلال صياغة برنامج ملائم وشامل بالإصلاح الاقتصادي، والعمل على تقليل درجة الانكشاف الاقتصادي والتبعية على العالم الخارجي عن طريق تنظيم وتلبية قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق بالشكل المتوازي والمدروس، من خلال دراسة خصوصية الاقتصاد العراقي وتحليله وفاعلية آلياته وإمكاناته الذاتية.

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة على:

الأسلوب الوصفي التحليلي : والذي يتضمَّن وصف الظاهرة وتحليلها والالمام بمختلف الجوانب والنقاط النظرية للموضوع.

المنهج الاستقرائي والاستنباطي: ويتضمّن استقراء واقع الاقتصاد العراقي وتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية والانكشاف الاقتصادي، ومحاولة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي في عرض قياس أثر الإصلاح الاقتصادي على درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2021).

حدود البحث

مدة الدراسة: 2004-2021

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات الإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي

كانت سياسات الإصلاح الاقتصادي عامّة تتجلّى في تحرير الاقتصاد وفك قيوده، وتحسين مناخ الاستثمار(بتسهيل إجراءاته، واستقرار قوانينه، واعتماد سعر صرف واقعي، واعتماد آلية العرض والطلب لتحديد الأسعار)، وتشجيعه (بالإعفاءات الجمركية، والضرائبية، والامتيازات الأخرى) وخصخصة المشروعات العامة الفاشلة أو المتعثرة، أو غير الاستراتيجية للدولة لزيادة الإيرادات وتقليل الإنفاق العام، فمن المؤمل أن يكون لسياسات الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي على قطاع الوقف يتعلّق بزيادة إيرادات مشروعاته، وتنمية دورها التنموي الاقتصادي، ما يعني تفعيل رسالتها الاجتماعية، والروحية، بل والحضارية.

اولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

مفهوم الإصلاح الاقتصادي شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية ميدانٌ لتعدّد الاتّجاهات واختلاف المنطلقات، ولذلك تعددت المفاهيم الخاصة به ، فهناك مفاهيم عدّة تتقاطع فيما بينها أحيانا وتتطابق أحيانا، وبصورة عامة فإنها تلتقي لتعبر عن الإصلاح الاقتصادي، وهنا لابد من توضيح معنى الإصلاح.

الإصلاح في اللغة: هو جعل الشيء أكثر صلاحا يقابل ذلك في اللغة الإنجليزية The Reform > أي التعديل بالاتجاه المرغوب فيه فإصلاح الشيء إذن جعله مناسبا ومتناسبا من أجل أداء أغراضه التي تمت من أجله عملية التعديل أو التغيير نحو الأفضل، و عرفت مفردة الإصلاح في معاجم اللغة العربية بأنّها الإرادة الساعية إلى الخير وتقويم الاعوجاج وهي معاكسه لمفهوم الإفساد.

وفي القرآن الكريم ورد المفهوم بإطارين : الأول الصلاح الذي ينصرف إلى الفرد الذي يتصف بالإيمان والورع والتقوى والسلوك القويم، والإطار الثاني هو الإصلاح الذي ينصرف إلى الجماعة أو المجتمع أو الدولة، ويعني مجموعة من القواعد الثابتة للسلوك والعلاقات بين أفراد المجتمع، استنادا إلى القيم الأخلاقية والدينية (عبد الخالق، 2005: 31).

الإصلاح الاقتصادي في الاصطلاح: فهو تعبير عن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعديل مسار الاتّجاه الاقتصادي المرغوب فيه أو تصحيحه، باتّجاه تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، والسيطرة على التضخم وخلق فرص عمل. وهناك من يرى أن الإصلاح يعني حزمة من الإجراءات المشروطة من قبل مؤسستي برتيون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإيصال الاقتصاد إلى حالة الاستقرار، وتحقيق نمو اقتصادي مستمر".

يقصد بالإصلاح الاقتصادي: بأنّه الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو و زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، كما يفهم على " انه وجود اختلالات ومشكلات تحتاج إلى برنامج لتصحيحها وإصلاح الخلل بها. وعلى رأس هذه المشكلات المديونية وارتفاع معدّلات التضخّم واختلال الهياكل الإنتاجية وضعف الإنتاجية وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (قاسم، 1998: 22).

ثانياً: اهداف الإصلاح الاقتصادي

إنّ الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حدّ ذاته وإنّما وسيلة لإنجاز أهداف محدّدة تتمثّل بالآتي:(عبيد الناصر،2005: 220-221).

1. الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
2. تخفيض عبء المديونية الخارجية .
3. تحفيز الصادرات و تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية والسيطرة على التضخم
4. الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم .
5. تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والتهالك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى .
6. رفع معدلات النمو الاقتصادي عبر توطين معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية.
7. التوزيع العادل للدخل القومي بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
8. إخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي.
9. تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.
10. تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.
11. تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.

وعلى الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أن من بينهما هدفان رئيسان تنصب جهود واتجاهات صندوق النقد والبنك الدوليين في الإصلاح الاقتصادي نحوهما :

الأول: استعادة التوازن الداخلي والخارجي لاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، ما يعني استعادة المدفوعات ،لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا. جدارته الائتمانية

الثاني: تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان، ولتحقيق تلك الأهداف ومن أجل مساعدة البلدان المدينة على تخفيف الضغط المالي عن كاهلها من جراء تفاقم مشكلة المديونية ،عمل صندوق النقد الدولي على تقديم المساعدات والتسهيلات قصيرة الأجل للدول الأعضاء مقابل ضمانات لمساعدتها في مواجهة

العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، إذْ يتم سحب الدول الأعضاء من العملات الأجنبية من مجمع العملات بالصندوق وفقا لنظام الشرائح ، فيتم بطريقة تلقائية نسبيا إذا كان في حدود الشريحة الأولى أي دون أن يتابع الصندوق التطورات والسياسة الاقتصادية في البلد المعني ، إما الشرائح الثالثة الأخرى والتي تسمى بالشرائح العليا فيكون الحصول عليها خاضعا لشروط محددة تبعا لكون التبريرات المطلوبة من البلد العضو تزداد شدتها بازدياد مقدار وأهمية السحب بالنسبة لحصته (محسن، 2001: 71).

المطلب الثاني: متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي

أولاً: برامج التثبيت الاقتصادي

تسمى (برامج الأجل القصير) أو (برامج الاستقرار الاقتصادي) وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار على المدى القصير من خلال تطبيق برامج مالية ونقدية خاصة ومؤثرة في جانب الطلب وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي والهدف منها تحقيق التوازن في الأجل القصير من خلال إجراءات عدّة تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية المؤقتة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتدهور قيمة العملة الوطنية (محمود، 2005: 76).

وتعمل على معالجة معدلات التضخم المرتفعة عن طريق خفض الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) وجعله متوازناً مع الناتج المحلي الإجمالي كما تسعى هذه البرامج إلى إيجاد انسجام بين الموارد المتاحة فمن المفترض ان تحقق نتائج ايجابية لميزان المدفوعات وتخفيف الضغط على مستوى الأسعار المحلية (عبد العزيز، 2002- 16). وتتكون برامج التثبيت الاقتصادي من الإجراءات الآتية:

1. **السياسة النقدية**

تعرف السياسة النقدية بأنها تدخل البنك المركزي في شؤون النقد وكذلك التنظيمات النقدية والصيرفية جميعها التي تتخذ إجراءات في الرقابة على حجم النقد في النظام وتمثل هذه التنظيمات النقدية والصيرفية السلطة النقدية إذ تتخذ التدابير جميعها للتأثير في حجم واستعمال النقد والائتمان ولكن ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادي تهدف السياسة النقدية (النجفي، 2002: 18-19):

أ- تخفيض عرض النقد من اجل الضغط على الكلي وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتقليل من حدة التضخم.

ب- تنمية السوق المالية والنقدية عن طريق تحرير سعر الفائدة، إذ إنَّ رفع سعر الفائدة يشجع الادخارات ثم الاستثمارات والنمو في الأجل الطويل، أمَّا في الأجل القصير فيؤدي إلى امتصاص فائض السيولة لدى الأفراد والمؤسسات ومن ثم تقليص الطلب المحلي ما يعني خفض معدلات التضخم المرتفعة.

ت- إزالة القيود كافة عن النظام المصرفي (تحرير القطاع المصرفي)، إذ إنَّ تقييد الائتمان المحلي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي.

ث- استيعاب السيولة النقدية لدى الأفراد، وذلك عن طريق تخلي الدولة عن الاعتماد على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة وذلك عن طريق إصدار أذونات الخزانة وتحفيز الأفراد والشركات على الاكتتاب فيها بأسعار فائدة حقيقة.

2. السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها إجراءات السلطة المالية في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها على شكل ايرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة، فعند تساوي ايرادات الدولة مع نفقاتها فإن الموازنة العامة تكون متوازنة، أمَّا عند تزايد ايرادات الدولة بالنسبة لنفقاتها فإن الموازنة العامة تكون في حالة فائض، وعند زيادة نفقات الدولة بالنسبة لإيراداتها تكون الموازنة في حالة عجز وفي حالة وجود فائض في الموازنة العامة للدولة تستطيع الدولة زيادة نفقاتها الاستثمارية والجارية وتسديد ديونها الخارجية، أما في حالة العجز فتلجأ الدولة إلى وسائل مختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض من البنك المركزي والأفراد والمصارف التجارية أو الحكومات أو المؤسسات المالية وغيرها.

3. سياسات أسعار الصرف

سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملتين أو هو سعر عملة بعملةٍ أخرى فهو لا يعدو أن يكون ثمنا من الاثمان كثمن أية سلعة من السلع(الزهار، 2011: 161).

ويسهم تخفيض سعر الصرف في تقليص الطلب الكلي وإحداث تغييرات في الأسعار النسبية ويشجع على حدوث تغيير في هيكل الإنفاق على السلع الأجنبية (الكمالية) إلى السلع المحلية (الضرورية) و يسهم في إعادة توزيع الموارد باتجاه قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري دولياً ومن ثم يؤدي إلى تعزيز الصادرات إذ إنَّ خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وإلغاء العمل بتعدد أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات عن طريق الأسعار النسبية، و تزداد الصادرات لانخفاض أسعارها وتقل الاستيرادات لزيادة ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية أي إنَّ التغير في الأسعار النسبية يؤدي إلى تحويل الإنفاق المحلي على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية وتحول الإنتاج إلى السلع القابلة للتصدير والسلع البديلة بافتراض إن الانتقال لعناصر الإنتاج بين القطاعات مرن، أي في ظل جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب هذا من ناحية، أما الناحية الأخرى فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المحلي والإنفاق أي تخفيض الثروة الحقيقة للأفراد نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقة للأصول المالية ومن ثم تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات فضلاً عن إلى جذب رأس المال الأجنبي (غيدان، 2007: 20).

ثانياً: برامج التكييف او التغيير الهيكلي

يستند خبراء "البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق وتدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة (كونستانتين ميكالوبولوس، 1987: 7).

اولاً: تحرير الأسعار: يسود التباين والاختلاف بين الاقتصادات المتحكمة وتلك التي تعتمد آليات السوق في تكوين النسق الاقتصادي، بشأن نمط تحديد الأسعار الجزئية Micro-Price" ففي حين تتحد أسعار الموارد والسلع النهائية، والعلاقات النسبية لهذه الأسعار من خلال تدخل الدولة في الاقتصادات المتحكمة، فإن هذا النمط من الأسعار وعلاقاتها تحدده قوى السوق في الاقتصادات التنافسية.

ثانياً: التحول في ملكية القطاع العام (الاشتراكي) إلى الخاص (الخصخصة): يعد مصطلح "الخصخصة Privatization مصطلحا حديثا و تعريفه غالبا ما يتأثر بالموقف تجاهه والرؤية حوله، ولاسيما أنه ينفي عقلانية التخطيط والدور الاجتماعي للاشتراكية، وإذا اعتمدنا مضمون التعريف من المصطلح ذاته وموقعه من الإصلاح الاقتصادي، فيقتضي النظر إليه من خلال مفاهيم النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية، وبذلك يفترض أن تعمل الوحدات الاقتصادية المشروع على وفق اقتصاديات السوق وبعيدا عن الإجراءات التحكمية التي ترعاها الدولة، ويعني ذلك في مضمونه ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية المنتجة وتحويل هذه الملكية إلى القطاع الخاص ويستتبع ذلك بالضرورة تغيير في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع دخل عوائد عناصر الإنتاج، وتؤدي محصلة هذه المصفوفة من المتغيرات إلى صياغة جديدة للفلسفة الاقتصادية للدولة (الابرشي ونبيل مرزوق، 1999: 86).

ثالثاً: تحرير التجارة: تفترض التغيرات الهيكلية إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية، وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع، فان ذلك يشير في متضمناته الاقتصادية إلى اقتراب (أو تساوي) العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية (أو الحدودية)، الأمر الذي يعني تمتع الوحدات المنتجة بالكفاءة التنافسية في الأسواق الخارجية، ويعتقد خبراء (البنك الدولي) أن اتمام هذه الإجراءات في الاقتصادات النامية من شأنها تمكين هذه الاقتصادات من مواجهة المشكلات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية بقدر أكبر من الموضوعية والكفاءة (النجفي، 2002: 28).

وتهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من أنّ هذه الاقتصادات تواجه قدرا من العجز في العملات الأجنبية، وإن عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، هي المصدر الأساس والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وقد استندت هذه الآراء إلى دراسات أجريت من بعض الاقتصاديين المرموقين أمثال (R,Emery) و(B.Balassa) و (S.Gupta) وآخرين، وتشير هذه الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي دالة بالصادرات، وعليه فإن تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات يقتضي إجراء تغييّرات في الممكنات والعلاقات بين القطاعات التي تودي محصلتها إلى تحفيز قطاع الصادرات، ويتطلب أن يرافق ذلك إجراءات تتضمن تخفيض الرسوم الكمركية وإزالة الدعم أو حماية قطاع الإنتاج، وعدم اعتماد سياسة إحلال الواردات والتأكيد على تطبيق الإجراءات التي تساعد في تحرير التجارة الخارجية (النجفي، 2002: 28).

على الرغم مما تشير إليه المتضمنات الاقتصادية لتحرير التجارة من الموضوعية في إطار الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي وتحقيقها مكاسب على صعيد الكفاءة أو النمو، إلاّ أنّ الأسباب الحقيقية وراء دعوة مؤسّسات (بريتون-وودز) تكمن في أن إشكالية الاقتصادات الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة للتوسّع في صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعاني منه من جانب، وتمكين الاقتصادات النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها من جانب آخر، ولذا فإنّ اهتمام المؤسّسات الدولية سياسات التثبيت والتغير الهيكلي غالبا ما تكون بشكل انتقائي للجوانب الايجابية من دون نظيرتها السلبية (النجفي، 1999: 14).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للانكشاف الاقتصادي

المطلب الأول: الانكشاف الاقتصادي

أنّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد في تحقيق نموّه الاقتصادي بشكل كبير على إيراداته من الصادرات النفطية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام وكذلك اعتماده على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وأنّ عملية الحصول على العملة الصعبة تتأثر من خلال مصدر واحد هو تصدير النفط الخام.

أولاً: مفهوم الانكشاف الاقتصادي

عُرِّفَ الانكشاف الاقتصادي بأنّه النهج الذي يهدف إلى تسهيل الحرية الدولية للتجارة عن طريق إزالة سيطرة الحكومة على تجارة السلع والخدمات، ويمكن التعبير عن الانكشاف بأنّه إلغاء القيود التي لها تأثير سلبي في المنافسة ومنع التداول الحرّ للسلع والخدمات والقوى العاملة ورأس المال (Selahattin & GÖZGÖR, 2015: 15).

وهناك العديد من التعاريف للانكشاف الاقتصادي منها تعريف صندوق النقد الدولي بأنه إزالة القيود على القطاع الخارجي المكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية أي الانكشاف على التدفقات للسلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من القيود والعقبات كافة(عودة، 2016: 5).

إن الانكشاف الاقتصادي هي سياسة اقتصادية تهدف إلى تنظيم حركة التجارة وتشجيع وتحفيز انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية (أبو مدللة واخرون، 2018- 31-32).

ثانياً: إشكالية مفهوم الانكشاف الاقتصادي

يختلف مفهوم الانكشاف الاقتصادي عن مفاهيم أخرى ذات صلة بالموضوع ومنها ما يسمى بالاعتماد الاقتصادي، وأخرى بالانفتاح الاقتصادي وكُلّها تشير إلى طبيعة التداخل بين الاقتصاد المحلّي والاقتصاد الخارجي وسنوضح أولاً الانكشاف الاقتصادي وهو عبارة عن مجموع الصادرات والاستيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي وبذلك يكون مؤشر الانكشاف هو عبارة عن المعادلة الاتية: $\frac{x+m}{GDP}$ إذ إنّ (X) تمثّل الصادرات (M) تمثل الاستيرادات (GDP) يمثل الناتج المحلي الإجمالي. ولكي يصبح للمؤشّر دلالة قياسية ويستعان بها للمقارنة يفترض أنّ ينسب إلى مؤشّر انكشاف تأشيري لتحصل بعد ذلك على درجة الانكشاف (snider, 1967: 13).

درجة الانكشاف – مؤشّر انكشاف الدولة محل الدراسة / مؤشر الانكشاف التأشيري وهذه العملية تمكّن من إحداث مقارنات بين درجات الانكشاف للدول المختلفة. أما ثانياً بالنسبة إلى مفهوم درجة الاعتماد على الاستيرادات فيتطلب الحصول على نسبة الاستيرادات إلى اجمالي الناتج المحلي وفقاً للمعادلة الآتية: درجة الاعتماد على الاستيرادات $\frac{x+m}{GDP}$ ويتم نسبة هذا المؤشّر إلى مؤشّر الاعتماد على الاستيرادات التأشيري أي ان درجة الاعتماد على الاستيرادات مؤشّر الاعتماد على الاستيراد لدولة ما / المؤشّر التأشيري للاعتماد على الاستيراد وهكذا يكون بالإمكان إجراء مقارنة بين درجات الاعتماد على الاستيرادات في مجموعة من الاقتصادات، أمّا ثالثاً فيَتُمّ توضيح مفهوم درجة الانفتاح الاقتصادي ، وهو نسبة الصادرات لدولة ما إلى إجمالي الناتج المحلي.

ثالثاً: مؤشرات الانكشاف الاقتصادي

يُعدّ الانكشاف الاقتصادي المحرّك الرئيسي للتطوّر والازدهار الاقتصادي وهناك العديد من المؤشّرات التي يمكن من خلالها قياس الانكشاف وهي: (عبد الرحمن، 2022: 58).

1. مؤشّر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلّي الإجمالي:
الصادرات / الناتج المحلّي الإجمالي*100 .

2. مؤشّر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:
الواردات / الناتج المحلي الإجمالي *100

3. مؤشّر الانكشاف الاقتصادي = (الصادرات + الواردات)/ GDP : يستعمل هذا المقياس من قبل الاقتصاديين في التحليل التجريبي لبيان أثر التجارة وعواقبها على الوضع الاقتصادي لبلد ما.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في درجة الانكشاف الاقتصادي وهي: (دياب، 2010: 35-37).

1. حجم السوق الداخلية للدولة.
2. مستوى التطور الاقتصادي فيها.
3. نسبة المشاركة في الإنتاج العالمي.

حسب رأي الاقتصادي جيفري ساكس فإنّ درجة الانكشاف يحددها عدم وجود رسوم الاستيراد والتصدير العالية في البلد فضلاً عن وجود عملة محلية قابلة للتحويل وعدم وجود قوانين اشتراكية.

إنّ درجة الانكشاف الاقتصادي لا يكتمل بالاعتماد على مؤشّره وإنما يجب أن نأخذ بالحسبان الكفاءة الإنتاجية لاقتصاد الدولة (أي المستوى المعيشي) وكذلك نسبة ما تشكّله تجارة الدولة مع العالم الخارجي، ويُعدّ انخفاض مؤشّر الانكشاف شيئاً إيجابياً ولكن انقطاع العلاقات الخارجية ليس الأسلوب الصحيح لتخفيض المؤشّر وإنما يجب إدارة هذا المؤشّر نوعيا لكي تحقق تخفيضها كّميا، وارتفاعه قد يكون مرغوبا به في حال حقق توازنا بين اقتصاد البلد والعالم الخارجي (زكي، 2005: 4).

المطلب الثاني: الاختلالات الهيكلية الداخلية في اقتصادات الدول

يمكن القول إنّ الاختلال الداخلي بشكل عام يعني عدم التناسب بين تيار الطلب المحلّي الاجمالي على السلع والخدمات في مقابل تيار العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع والخدمات، أي إنّ هناك أوجه قصور في الإنتاج المحلي، ونقص في أوجه الاستثمار عند مستويات معينة من الأسعار لتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وتنعكس هذه الاختلالات في شكل اختناقات عند توفير المواد المحلية في البلدان النامية اللازمة لأغراض الاستهلاك والإنتاج (الفارس، 1997: 117-119).

أولاً: الاختلالات المسببة داخلياً

1. الاختلال الانتاجي – السلعي:

يتّسم الميل الحدي والميل المتوسّط للاستهلاك في معظم البلدان العربية بارتفاع نسبته بالنسبة للدخل المتاح وذلك لانخفاض مستويات الدخول لغالبية السكان في هذه الأقطار، إذْ ترتفع نسبة الفقر في معظم البلدان العربية إلى مستوى 30 % من السكان، والعامل الآخر المؤثر في هذه النسب جميعها وهو نسبة تزايد السكان المرتفعة في البلدان العربية والتي تتجاوز 2.8 %، مما أدى إلى زيادة نسب الفقر والبطالة ما يعني عدم قدرة الاقتصاد على إشباع الحاجات البشرية في هذه الأقطار (الحمادي، 1989: 9).

2. الاختلال المالي:

يمثّل هذا الاختلال انعدام التوازن بين الإيرادات الحكومية في البلدان النامية والنفقات التي تقوم بها الدولة، ممّا ينعكس في صورة عجز مستمر إذ يمكن ان يطلق عليه عجز هيكلي، وحال هذه البلدان ينطبق تماماً على البلدان العربية ويمكننا القول من خلال مساق بأنّ العجز المالي هو الفرق بين جملة الإيرادات الحكومية وجملة نفقات القطاعات الحكومية، وهذا المقياس يعطي مفهوماً أوسع للعجز، كما إنّه يحاول أنْ يفسر عجز الموازنة العامة للدولة، وما يترتب عليه من دين داخلي أو خارجي، أو كليهما معاً (Bukanan and wagner, 1989: 450).

ثانياً: الإيرادات العامّة

تمثل الايرادات العامّة الوجه المقابل للنفقات العامّة، فالرغبة في زيادة النفقات العامّة، لابد لها من أن تقوّم وفقاً للتكاليف المحتملة لزيادة الإيرادات العامّة، والحكومات تحصل على الإيرادات من أجل تمويل تلك النفقات بأنواعها المختلفة، وهناك ثلاثة طرائق لذلك وهي:

- فرض الضرائب بأنواعها.
- التمويل من خلال القروض العامة.
- خلق النقود.

ثالثاً: النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة:

يحدث العجز المالي نتيجة عدم تغطية الإيرادات للنفقات العامّة، لذلك تركّزت جهود معالجة الاختلال المالي على تنمية الإيرادات العامّة وتقليص النفقات العامّة من أجل الوصول إلى حالة التوازن قصير المدى (التوازن السنوي)، أو طويل المدى (التوازن الاقتصادي)، إذْ إنّ السياستين يكمل كل منهما الآخر.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الإصلاح الاقتصادي والانكشاف الاقتصادي

في العراق للمدّة (2003-2021)

المطلب الأول: تحليل مؤشّرات الإصلاح الاقتصادي في العراق للمدّة (2003-2021)

اولا: الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلّي الإجمالي أحد المؤشّرات المعبّرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، والتي تعكس مدى الاختلال الحاصل في الاقتصاد من جانب، ومن جانب آخر يعبّر عن النموّ الحاصل في اقتصاد الدولة بحسب الهيكل الاقتصادي ومدى استقراره.

يوضّح الجدول (1) ارتفاع معدّل النمو للناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (38.1%) خلال عام 2005، إذْ ارتفع من (53235358) مليون دينار عام 2004 إلى (73533598) مليون دينار عام 2005، كما وتستمر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع اذ وصلت (95587954) مليون دينار عام 2006 وإلى (111455813) مليون دينار عام 2007 ويعود هذ الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي إلى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد وزيادة لعائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً. اما في 2009 انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (16.8-%) ليبلغ (130642187) مليون دينار مقابل (157026061) مليون دينار للعام 2008 ويعود ذلك إلى التراجع الحاصل في أسعار النفط على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع إلى (217327107) مليون دينار عام 2011 مقابل (162064565) مليون دينار للعام 2010، لكن معدّل النموّ بالناتج انخفض في عام 2015 مقارنة بالعام 2014 بنسه (25.03-%) ليسجل ما مقداره (199715699.9) مليون دينار مقابل (266420384.5) مليون دينار لعام 2014 وفي عام 2017 سجل (221665709.5) مليون دينار مقابل (196924141.7) مليون دينار عام 2016. أمّا عام 2021 فزاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (45.3%) ليسجل ما مقداره (227663765.9) مليون دينار مقابل (219768798.4) مليون دينار عام 2020

الجدول (1)

الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدّة 2003- 2021

السنوات	الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النموّ السنوي %
	1	2
2003	29585788.6	...
2004	53235358.7	79.9

38.1	73533598.6	2005
29.9	95587954.8	2006
16.6	111455813.4	2007
40.8	157026061.6	2008
16.8-	130643200.4	2009
24	162064565.5	2010
34	217327107.4	2011
16.9	254225490.7	2012
7.6	273587529.2	2013
2.6-	266332655.1	2014
26.9-	194680971.8	2015
1.1	196924141.7	2016
12.5	221665709.5	2017
14.9	254870184.6	2018
3.1	276157867.6	2019
20.4-	219768798.4	2020
45.3	227663765.9	2021

المصدر:

1. **العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي، للسنوات من 2003-2021.**
2. **العمود (2) من عمل الباحثة.**

الشكل (1)

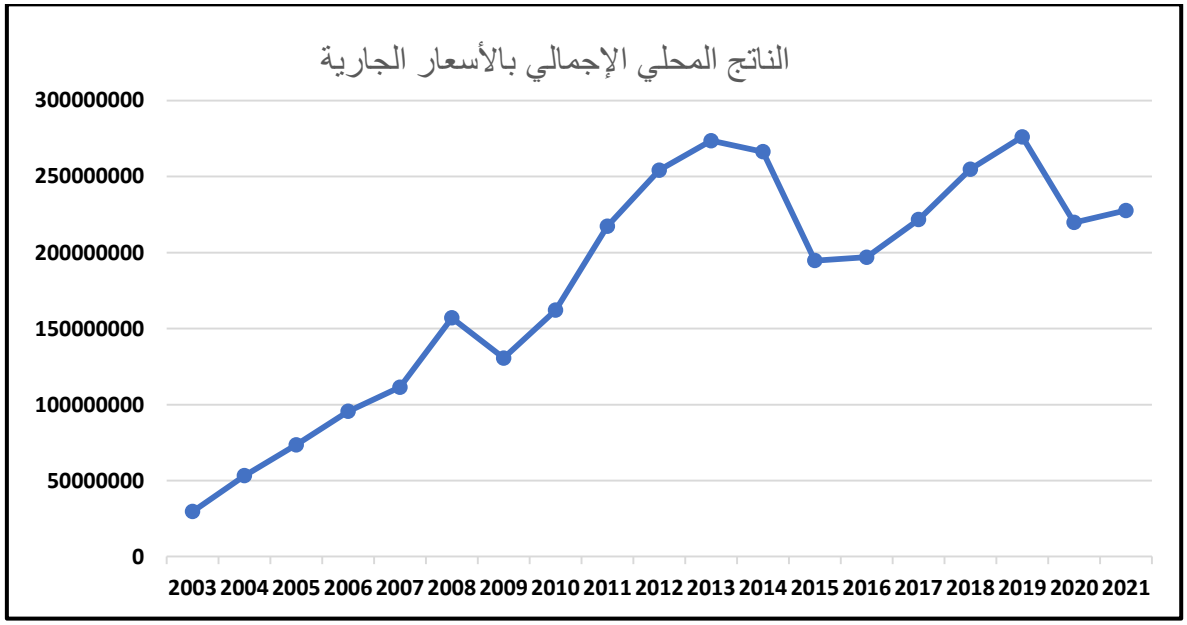

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (2).

ثانيا: الموازنة العامة

إنّ المدّة **الأولى** (2003-2011) التي شهدت ظروف تخريب ودمار نتيجة للاحتلال الأمريكي والحرب على العراق، وما تركته من نتائج سلبية شملت عمليات هدم للبنى التحتية، وضياع وسرقة للأموال، وتضرّر العديد من المؤسّسات ومنها المؤسّسات النفطية وبعض انابيب نقل النفط الخام، فضلا عن الاختلالات الكبيرة في هيكل الاقتصاد العراقي. وبلغت الإيرادات العامة (2146346) مليون دينار لعام 2003، وذلك لريعية الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير ومباشر على النفط كمصدر للتمويل، نتيجة للتدهور الحاصل في القطاع الزراعي والصناعي نتيجة للحرب. أما عام 2004 فقد شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا إذ بلغت (32982739) مليون دينار للإيرادات العامة، وذلك نتيجة لتحسن الاوضاع الاقتصادية، كما شهد هذا العام أعلى معدل نمو سنوي بلغت (1436.98%). ويعزى ذلك إلى تحسن الإيرادات النفطية على اثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات النفطية فضلا عن الاستقرار الامني النسبي في العراق آنذاك. واستمرّت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال المدة (2005-2008) وبمعدلات نمو متذبذبة، إذ بلغ معدل النمو السنوي في عام 2008للإيرادات العامة (46.71%)، مع استمرار هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة والتي تجاوزت (93.45%). في حين انخفضت الإيرادات العامة عام 2009 لتبلغ (55243526) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-31.49%)، ويعود هذا الانخفاض في حصيلة الإيرادات العامة إلى التراجع في أسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي سرعان ما تأثّرت بها بقية الدول ، ومنها الاقتصاد العراقي والذي يسفر عن ذلك بأن الاقتصاد العراقي يُعدَ اقتصاد سريع التأثر بالصدمات الخارجية (كاظم، 2014: 316) ومن ثم عادت الإيرادات إلى الارتفاع خلال الاعوام (2010-2011) وبمعدلات نمو متفاوتة بلغ عام 2011 (55.04%) للإيرادات العامة، في حين شكلت نسبة مساهمة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (50.06%).

أما المدّة الثانية (2012-2019) فقد شهد عام 2013 تراجعا في الإيرادات العامة إلى (113767395) مليون دينار، بعد ان كانت (119817224) مليون دينار عام 2012 ، وبمعدل نمو سالب بلغ (-4.99%)، في حين كانت نسبة مساهمة

الإيرادات العامة إلى الناتج المحلّي الإجمالي (41.58%) عام 2013، مقارنة بعام 2012 (47.13%). ويعود سبب التراجع إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط إلى(103) دولار للبرميل بعد ان كان (107) للعام الذي سبقه ، فضلا عن التراجع في معدلات النفط المصدرة (البنك المركزي العراقي، 2013: 56).

استمرّ التراجع في الإيرادات العامة خلال عامي (2014-2016) إذ شهد عام 2016 انخفاضا كبيرا في الإيرادات العامّة إلى (54409270) مليار دينار بعد ان كانت تبلغ (105386623) مليون دينار عام 2014، وبمعدل نمو سالب للإيرادات العامة بلغ (18.14-%) لعام 2016 ، ويعزى ذلك لسببين اولهما: احتلال الجماعات الارهابية داعش لمساحات كبيرة من العراق مما سبب دماراً وخرابا وهدم للبنى التحتية، وما رافقه من زيادة في النفقات العسكرية والتي فاقمت اختلال هيكل الواردات العامة، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. وكذلك إلى تراجع حصيلة صادرات النفط(البنك المركزي العراقي، 2013: 56). ومن ثم عادت للارتفاع في عامي 2019 و 2020 إذ بلغت الإيرادات العامة (10783894) (16359403) مليون دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

الجدول (2)

الإيرادات العامّة في الموازنة العامّة في العراق للمدّة (2003 -2021)

(القيمة: مليون دينار، والنسبة للناتج المحلّي الإجمالي %)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات	نسبة الإيرادات العامة / الناتج المحلّي الإجمالي %
	1	2	3	4	5
2003	29585788.6	--------	2146346	--------	7.25
2004	35235358.7	19.10	32982739	1436.69	61.95
2005	73533598.6	108.69	40502890	22.80	55.08
2006	95587954.8	29.99	49055545	21.12	51.31
2007	111455813.4	16.60	54599451	11.30	48.98
2008	157026061.6	40.89	80252182	46.98	51.1
2009	130643200.4	-16.80	55243526	-31.16	42.28

43.3	27.03	70178223	24.05	162064565.5	2010
50.06	55.04	108807392	34.10	217327107.4	2011
47.13	10.12	119817224	16.98	254225490.7	2012
41.58	-5.05	113767395	7.62	273587529.2	2013
39.55	-7.37	105386623	-2.62	266420384.5	2014
31.97	-36.93	66470252	-21.97	207876191.8	2015
27.68	-18.14	54409270	-5.46	196536350.8	2016
34.22	42.14	77335955	14.99	225995179.1	2017
48.2	-86.22	10657486	18.89	268677346.5	2018
39.29	1.19	10783894	3.08	276957816.1	2019
54.39	51.70	16359403	-20.62	219847383.9	2020
61.38	-38.24	10103984	37.30	301846356.3	2021

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **العمود (1) وزارة المالية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة.**
- **العمود (3) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.**
- **العمود (2، 4) عمل الباحثة.**

الشكل (2)

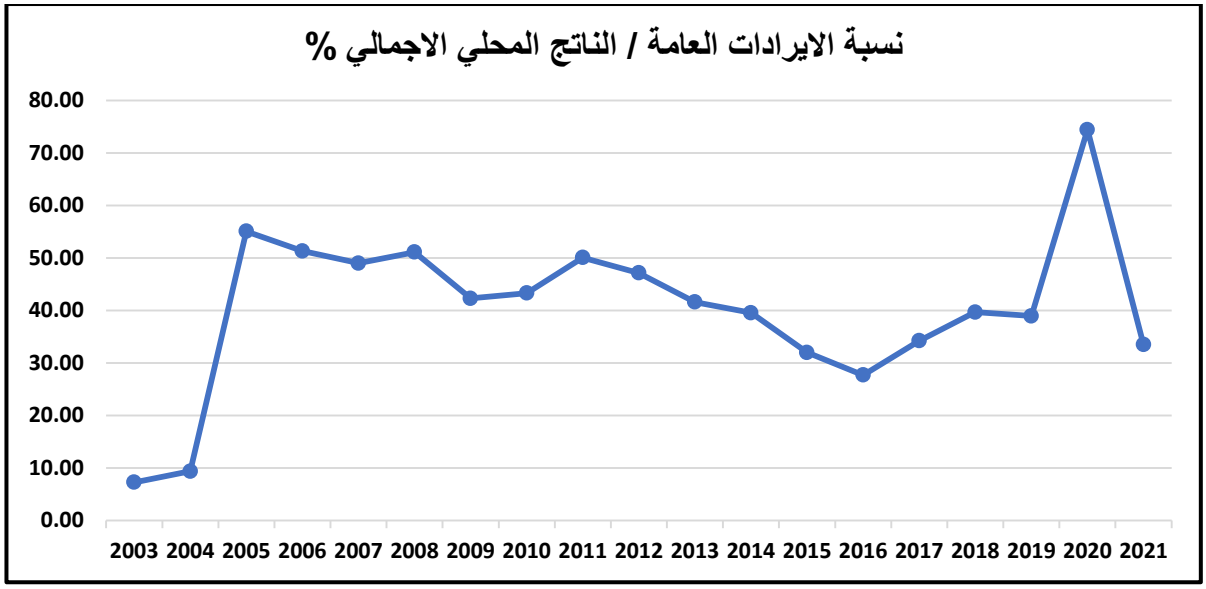

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (2).

ثالثا: معدّل التضخّم

لازمت ظاهرة التضخم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء ولكن بدرجات متفاوتة، وإن كانت هناك حدود مسموح بها لهذه الظاهرة إلاّ أنّه يجري مراقبتها وقياس تأثيراتها بشكل مستمر على مستوى النشاط الاقتصادي. وتعرض الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 إلى ضغوط تضخمية من مصادر داخلية وخارجية نتيجة التغيّرات التي شهدها اقتصاد البلد.

الجدول (3)

تطوّر معدّلات التضخّم السنوية في العراق للمدّة (2003-2021)

السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدّل التضخّم
2003	181.3	32.6
2004	230.1	26.9
2005	120.7	37.1
2006	185.8	53.1
2007	242.5	30.1

12.7	248.5	2008
8.3	122.1	2009
2.5	125.1	2010
5.6	132.1	2011
6.1	140.1	2012
1.9	142.7	2013
2.2	142.7	2014
1.4	148	2015
0.5	104.1	2016
0.2	104.3	2017
0.4	104.7	2018
-0.2	104.5	2019
.60	105.1	2020
0.5	105.6	2021

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقارير إحصائية لسنوات متفرقة.**
- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير إحصائية لسنوات مختلفة.**

بعد عام 2003 وعلى الرغم من زوال عدد من مسببات ظاهرة التضخم والمتمثلة برفع العقوبات الأممية على الاقتصاد العراقي وانتهاء سياسة النقد الرخيص (Cheap Cash) وهيمنة السلطة المالية على السياسة النقدية، إلا أنّ الاتّجاهات السعرية أخذت بالتصاعد تحت ضغوط وعوامل مستجدة، منها زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لإعادة بناء البلد المدعومة بارتفاع العائدات النفطية، ساعدت هذه السياسات على خلق تيار ضخم من الطلب المؤجل مع قصور العرض السلعي المحلي.

بعد احتلال العراق والظروف التي مر بها عام 2003 ، برزت ظاهرة التضخم من جديد إلى سطح الأحداث ليصل ارتفاعه إلى (32.6%) لعام 2003 ، بعد ان دمّرتْ القوات الأمريكية البنى التحتية، والمنشآت الخدمية وحلت الالاف من أبناء القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية الأخرى حتى اصبح العراق جيشاً من العاطلين عن العمل، فاصبح الفرد العراقي

يعاني من تراجع الاقتصاد بشكل كبير في ظل مستويات مرتفعة من التضخم، والذي اختفى على اثره أصحاب الطبقة الوسطى وبروز طبقتين هما الاثرياء والفقراء المعدومين وهم السواد الأعظم من المجتمع العراقي. في حين حافظ التضخم على معدل ثابت تقريبا بحدود 30% للمدة 2004-2006 وذلك لأنه يستبعد المنتجات النفطية ويتأثر بعاملين أساسيين، هما المواد الغذائية والايجارات اللذان كانا لهما معدلات تضخم باتجاهين متعاكسين (زغلول، 2012: 3). فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على ارتفاع الإيرادات النفطية ، فضلاً عن محافظة قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار والذي على أساس ذلك انخفض التضخم إلى (30.1%)عام 2007. واستمر بالانخفاض شيئاً فشيئا حتى وصل إلى (2.5%) عام (2010) وقد يعود ذلك لاتباع البنك المركزي سياسة نقدية جديدة بدأت منذ عام (2005)، وذلك من اجل امتصاص التضخم إذ عجل ذلك في رفع أسعار الفائدة لامتصاص السيولة النقدية، وخلق نوع من التوازن بين المعروض النقدي والمعروض السلعي، فضلاً عن ارتفاع قيمة الدينار أمام الدولار ، وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية كما ذكرنا سابقا. وقد شجع هذا الانخفاض في نسبة التضخم على إطلاق السيولة في المصارف والذي نسبته (5%) من الاحتياطي النقدي الموجود لديها بغية التوسع بعمليات الإقراض ودفع عملية التنمية إلى الأمام (عبدالله، 2003: 13) واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض حتى وصلت إلى مستوى سالب بلغ (0.2-) عام 2019، ويعود ذلك إلى : (السيطرة على الإصدار النقدي ، وتطور نمو عرض النقد ، نجاح السلطة النقدية في اتباع سياسة نقدية حصينة نجحت في توفير قاعدة استقرار نقدي ومالي وذلك من خلال ضبط نسبة التضخم والحفاظ على المستوى العام للأسعار) (البنك المركزي العراقي، 2013: 10).

اما عامي 2020، 2021 ارتفعت معدلات التضخم إلى (0.6) (0.5) على التوالي بعد أزمة كورونا وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

الشكل (3)

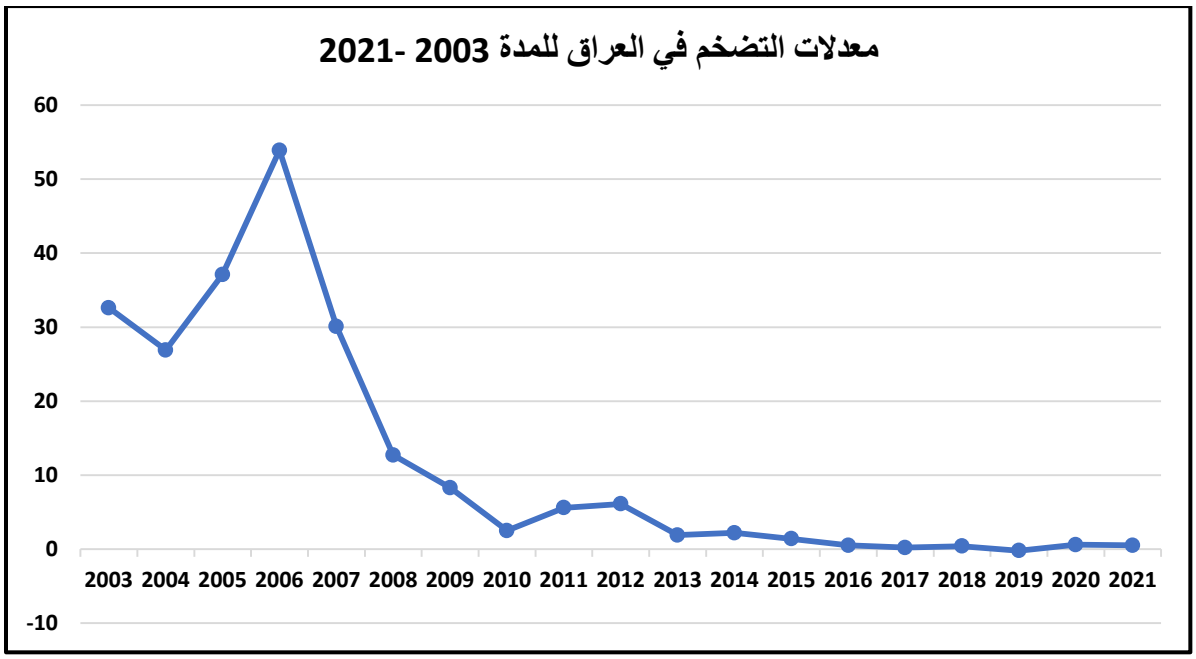

المصدر: من عمل الباحثة على بيانات الجدول (3)

رابعا: الفقر

الفقر ليس ظاهره شائعة بل أنّه احد المؤشرات للفشل الاقتصادي وهو يمثّل عجز (للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) التي تسلكها البلدان النامية ومن بينها العراق، و يتم التركيز من قبل الاقتصادين على مفهوم الفقر على الجانب الاقتصادي دون غيره ، ومن هنا تكون الأهمّية للجانب الاقتصادي في فهم الظاهرة ،و تعني ظاهرة الفقر بالمفهوم البسيط (تدنّي المستوى المعيشي للفرد) ،والذي يقصد به حالة الحرمان المادي التي تتشخص في انخفاض استهلاك الاغذية نوعا وكما وهذا يؤدي إلى ظهور (الامراض والبطالة والازمات). العمود الفقري لتعريف ظاهرة الفقر هو الحرمان المادي الذي يتمثل بنقص كبير في الحاجات الرئيسية عند الحد الادنى مثل (الغذاء، والسكن ،والملابس) فضلاً عن تدني مستويات الصحة والتعليم (باقر، 1996: 1).

الجدول (4)

تطوّر نسبة الفقر في العراق

السنة	خط الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر
2003	**56484**	**21**	**4.5**
2004	**54994**	**21.1**	**4.5**
2005	**61493**	**24.2**	**4.1**
2006	**65445**	**23.2**	**4.3**
2007	**76496**	**20**	**4.5**
2008	**76496**	**22.9**	**4.5**
2009	**76496**	**23.1**	**4.5**
2010	**105500**	**23.3**	**4.5**
2011	**106393**	**18.9**	**4.5**
2012	**112399**	**18.1**	**4.1**
2013	**109283**	**18.7**	**4.1**
2014	**104838**	**22.5**	**6.6**
2015	**108182**	**21.5**	**6.2**

6.5	**23.1**	**111838**	**2016**
7.8	**20.21**	**115638**	**2017**
7.3	**19.22**	**115363**	**2018**
6.9	**17.65**	**117383**	**2019**
5.3	**25.45**	**116848**	**2020**
8.8	**25.99**	**113223**	**2021**

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث نشرات سنوية مختلفة

حاولت الحكومة العراقية بعد أحداث 2003 اصلاحات في النظام الاقتصادي ومنها (إصلاح العملة والنظام المالي) من خلال الاستبدال للعملة وإدخال المعايير المقبولة في القطاع المصرفي، وعلى الرغم من الايجابيات التي حدثت في مستويات الدخل من قبل السياسة النقدية والمالية ،ولكن من جانب آخر هناك اثار سلبية حدثت بالنسبة للفقراء ،فمثلا انخفاض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية ادى إلى الارتفاع في انفاق الأسر الشهري على مجموعة : (المياه والوقود والسكن) وزيادة الإنفاق على النقل بسبب ارتفاع اسعار الوقود(الحمش، 2003: 64).

الشكل (4)

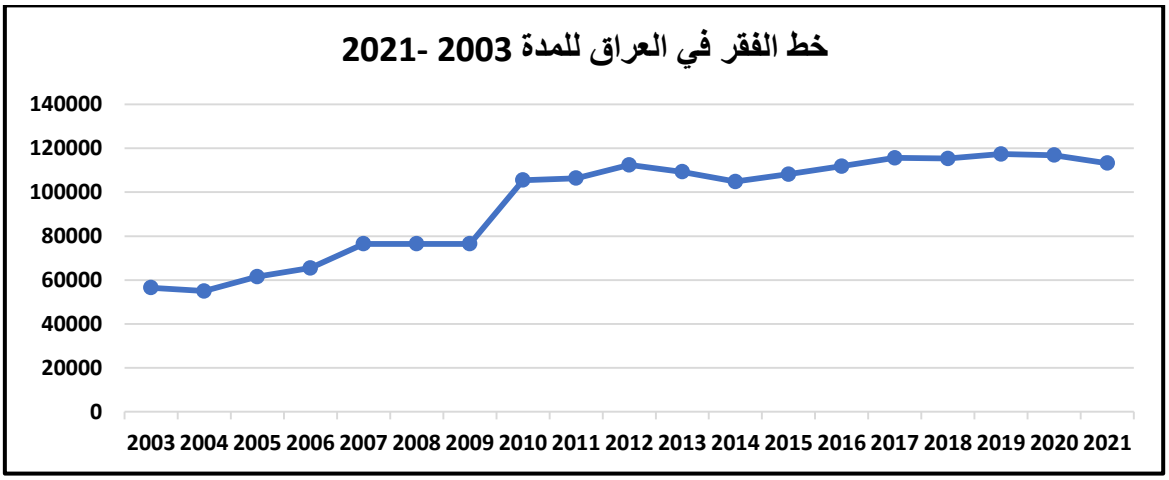

المصدر: من عمل الباحثة على بيانات الجدول (4)

المطلب الثاني: تحليل هيكل الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2021)

عمل القطاع التجاري في اجمال عملية التنمية من خلال مساهمته على الصعيد (الداخلي او الخارجي)، ويأتي الاحتياطي من العملات الاجنبية في الغالب من خلال التصدير للسلع نحو الخارج ،أما تبادل السلع والخدمات الداخلية والتوصيل للمستهلك فمن خلال التجارة الداخلية، ونتيجة لظروف العراق السياسية التي مَرّ بها خلال فترة الحصار ولا سيمّا أنّ التجارة الداخلية تكون أكثر خصوصية ،ورافق ذلك تعطيل العديد من المنشآت(الإنتاجية او الخدمية)، واصبح اعتماد العراق على نفسة بعدما منع من تصدير السلع إلى الخارج نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن ،والأمر هذا أدى إلى العجز في ميزان المدفوعات العراقي (المعموري، 2007: 271).

اولا: تحليل الصادرات

للصادرات تأثير مهم وحيوي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق إذْ تسهم الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك الناتج المحلّي الإجمالي كما وتسهم الصادرات النفطية العراقية في رفع معدلات رأس المال الثابت عن طريق استعمال العوائد النفطية من النقد الأجنبي في إدخال السلع الرأسمالية، لذا يُعدّ الأخير أداة من خلالها يَتُمّ تحقيق النمو الاقتصادي (ازهار، 2017: 444).

يهيمن القطاع النفطي على إجمالي الصادرات العراقية ويعد المورد الرئيس للإيرادات العامة، ويتضح من خلال الجدول (5) انخفاض قيمة إجمالي الصادرات خلال العاميين (2005-2006) على التوالي إذْ بلغت نحو (7548616،7193204) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي سالب بلغ (31.27،4.71%) للأعوام المذكورة بعد ان كانت في عام 2004 (10983032) مليون دينار ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي تعرض لها البلد بعد الاحتلال عام 2003.

وتراجعت في عام 2009 الصادرات العراقية نتيجة الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط من قبل الدول الكبرى، اذ بلغ معدل النمو السنوي (37.46-%) ولكن سرعان ما بدأت الصادرات العراقية بالارتفاع من جديد نتيجة الإجراءات التي اتخذتها وزارة النفط في منح تراخيص الاستثمار النفطي للشركات الأجنبية وانشاء محطات بحرية خاصة بتصدير النفط اسهم في زيادة مبيعات النفط العراقي اذ ارتفعت الصادرات للأعوام (2011-2012) فبلغت (9747210) (11202594) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (47%)(14.93) على التوالي ، ثم انخفضت الصادرات العراقية للأعوام (2013-2016) وبمعدل نمو سالب يقدر بـ (6.53%)(7.83%) (9.17%)(40.37%) على التوالي خلال الأعوام المذكورة و سبب انخفاض الصادرات العراقية يعود إلى انخفاض سعر برميل النفط من (96.8) دولاراً عام 2014 واستمر هذا الانخفاض لسعر البرميل إلى (36) دولاراً عام 2016 فضلاً عن ذلك تردي الأوضاع الأمنية والسياسية، لكن في عام 2020 ارتفعت نسبة الصادرات العراقية إذْ بلغت نحو (1060385) مليون دينار وبمعدل نمو يقدر بـ (7.08%).

الجدول (5)

تطّور مؤشّر إجمالي الصادرات العراقية للمدّة 2003- 2021

السنوات	إجمالي الصادرات (مليون دينار)	معدّل النموّ في الصادرات%
	1	2
2003	19159361	--------
2004	10983032	-42.68
2005	7548616	-31.27
2006	7193204	-4.71
2007	5538928	-23
2008	8245926	48.87
2009	5156879	-37.46
2010	6630533	28.58
2011	9747210	47
2012	11202594	14.93
2013	10471067	-6.53
2014	9650933	-7.83
2015	8765910	-9.17
2016	5227187	-40.37
2017	6346273	21.41
2018	958370	-84.9
2019	1014666	5.87
2020	1060385	7.08

2021	9909494	3.98

المصدر:

- **العمود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 3200-2021.**
- **العمود (2) من إعداد الباحثة.**

ثانيا: تحليل الاستيرادات

يعد مؤشر الاستيرادات من المؤشرات المهمة لتقدير درجة التطور الاقتصادي الذي تتوصل اليها دولة ما عن طريق تجارتها الخارجية، فالاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة وذلك لسد الطلب المحلي الذي يعجز عنه الجهاز الإنتاجي العراقي في تلبية الاحتياجات المحلية كافة وهذا الامر انعكس سلباً على الصناعات الوطنية فانعدمت قدرتها على منافسة السلعة الأجنبية التي تتمتع بمواصفات وجودة ودقة عالية في الإنتاج فضلاً عن سعرها المنخفض (كشيش، 2016: 324). ويتضح من الجدول (4) ارتفاع نسب الاستيرادات خلال الاعوام (2004-2005) اذ سجلت قيمة الاستيرادات (2937602) مليون دينار في عام 2004، ثم بدأت بالتزايد في عام 2005 فبلغت نحو (3134292) مليون دينار، ولكن سرعان ما دخل العراق في موجة متأزمة من الصراعات الداخلية والأوضاع الصعبة أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الاستيرادات اذ وصلت عام 2007 إلى (2816613) مليون دينار وبمعدل نمو بـ(25.5-%) اما الفترة الزمنية الممتدة من (2008-2012) فقد تميزت بالزيادة الكبيرة وغير المنضبطة في الاستيرادات وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية وما تدرّه من عوائد كبيرة ودخول العملة الصعبة للبلد وكذلك زيادة الانفاق العام والحكومي غير الرشيد ممّا أدى إلى ارتفاع في الأجور والرواتب ونتيجة لذلك زاد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والإنتاجية دون ان يكون هناك بالمقابل معروض سلعي يغطي الطلب المحلي المتزايد مما أدى إلى التوجه نحو زيادة الاستيرادات إذْ بلغت عام 2009 إلى (5027391) مليون دينار واستمرت هذه الزيادة حتى عام 2012 إذْ بلغت نحو (7016530) مليون دينار وبمعدل نمو يقدر ب(20%).

أما خلال المدة (2014-2019) فقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بسبب الأوضاع غير المستقرة وتردي الوضع الأمني لذا انخفضت قيمة إجمالي الاستيرادات إذْ بلغت نحو (6110997) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو بلغ بـ(10.9-%) اما في عام 2016 فقد استمر انخفاض قيمة الاستيرادات إذّ بلغت نحو (4573209) مليون دينار وبمعدل نمو يقدر بـ(3.5-%) وفي عام 2019 بلغ اجمالي الاستيرادات من المواد السلعية والمنتجات النفطية بنحو (5401480) مليون وبمعدل نمو يقدر بـ(26.5%).

الجدول (6)

تطور مؤشر إجمالي الاستيرادات العراقية للمدة 2003- 2021

السنوات	إجمالي الاستيرادات (مليون دينار)	معدل النمو في الاستيرادات%
	1	2
2003	135070	---------
2004	2937602	2074.9
2005	3134292	40.7
2006	3781129	-8.5
2007	2816613	-25.5
2008	4593050	63.1
2009	5027391	9.5
2010	5625142	11.9
2011	5847641	4
2012	7016530	20
2013	6858234	-2.3
2014	6110997	-10.9
2015	4738990	-22.5
2016	4573209	-3.5
2017	3633045	-20.6
2018	4269689	17.5
2019	5401480	26.5
2020	4328869	-17.3

33.4	6454577	2021

المصدر:

- **العمود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2003-2021.**
- **العمود (2) من إعداد الباحثة.**

ثالثاً: مؤشر الانكشاف التجاري

تختلف اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من دولة إلى أخرى، والسبب في ذلك هو تفاوت الدول فيما لديها من موارد وخامات وثروات طبيعية، فضلاً عن التقدم التكنولوجي كما يؤثر قطاع التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في الحياة الاقتصادية ولاسيما التنمية الاقتصادية. إنّ تحليل هذا المؤشر يزيد من وضوح الصورة حول ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي والاعتماد على الأسواق الخارجية من جهة وضعف الناتج المحلي من جهة أخرى في سدّ حاجة السوق المحلي. ويرى (هنريكس) "أنّ اقتصاد البلد إذا تجاوز نسبة استيراداته إلى (GDP) الـ (20%) يُعدَّ اقتصاداً مكشوفا (بريهي و كشيش، 2016: 328).

الجدول (7)

درجة الانكشاف في الاقتصاد العراقي للمدّة 2003- 2021

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=1995)	الصادرات بالأسعار الثابتة (100=1995)	الاستيرادات بالأسعار الثابتة (100=1995)	درجة الانكشاف الاقتصادي %
2003	11387909	19159361	135070	169.43
2004	16141709	10983032	2937602	86.24
2005	16279300	7548616	3134292	71.77
2006	13809297	7193204	3781129	79.47
2007	12307400	5538928	2816613	67.89
2008	19889971	8245926	4593050	76.02
2009	14456479	5156879	5027391	70.45

67.91	5625142	6630533	18046571	2010
70.16	5847641	9747210	22228404	2011
74.31	7016530	11202594	24517841	2012
66.9	6858234	10471067	25903004	2013
63.89	6110997	9650933	24670838	2014
72.77	4738990	8765910	18557489	2015
51.79	4573209	5227187	18924147	2016
47.66	3633045	6346273	20939051	2017
22.56	4269689	958370	23171618	2018
26.07	5401480	1014666	24615366	2019
22.7	4328869	1060385	31868546	2020
52.2	6454577	9909494	26858948	2021

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2003-2021.**

تبين من الجدول (7) للمدة (2003-2021) أن درجة الانكشاف الاقتصادي في العام 2003 هي (169.43%) على الرغم من انخفاض الصادرات إلى (19159361) مليون دينار بسب ظروف الحرب وتراجع الإنتاج النفطي والخراب الذي لحق بالبنى التحتية. ويعزى سبب الارتفاع في هذه الدرجة إلى زيادة الاستيرادات وتحول العراق من نظام اقتصادي مخطط مركزياً إلى نظام اقرب ما يكون إلى نظام السوق. في حين شهدت درجة الانكشاف الاقتصادي تفاوتا للسنوات اللاحقة حتى عام (2007) لتنخفض الدرجة إلى (67.89%) نتيجة لانخفاض الصادرات والاستيرادات ليصبح الناتج المحلي الإجمالي (12307400) مليون دينار. ولم يدم الانخفاض في درجة الانكشاف الاقتصادي كثيراً فارتفع في عام (2012) إلى (74.31%) بسبب ارتفاع الصادرات على أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى (24517841) مليون دينار. وحصل تذبذباً في درجة الانكشاف الاقتصادي للمدة (2015-2020) لتنخفض إلى أدنى درجة لعام 2020 إذ بلغ (22.7%). ويعود السبب في ذلك إلى توجه البنك المركزي صوب تثبيت سعر الصرف من خلال نافذة العملة الواحدة (تحسين، 2018: 65). يضاف لذلك انخفاض الصادرات والاستيرادات نتيجة الحرب مع الإرهاب وانخفاض أسعار النفط العالمية. ويلاحظ استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ليصل إلى (31868546) مليون دينار عام (2020) ليشير إلى انخفاض مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. أما عام (2021) فقد شهد ارتفاعاً في التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات، نظراً لعودة أسعار

النفط للارتفاع وتقليص التقشف المالي الذي عانى منه الاقتصاد العراقي نتيجة الحرب مع الإرهاب، لتصبح درجة الانكشاف الاقتصادي (52.2%) مع ملاحظة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (26858948) مليون دينار نتيجة لانخفاض الناتج غير النفطي.

أولاً: الاستنتاجات

1. تقف أسباب كثيرة وراء تبني العراق لعمليات الإصلاح الاقتصادي منها الاختلالات الهيكلية التي اصابت المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراق لكن لا تزال عمليات الإصلاح في لبناتها الأولى مقابل تلك المشاكل والاختلالات.
2. بعد عام 2003 وجد العراق نفسه أمام تركة ثقيلة من الأعباء الاقتصادية ومن أبرزها تراكم الديون الخارجية ، فلهذا وجب عليه القيام بسياسات الإصلاح الاقتصادي والاندماج مع المؤسسات الدولية لهذا قام العراق بإبرام اتفاقيات اقتصادية مع صندوق النقد الدولي من أبرزها اتفاقية المساندة (SBA) واتفاقية المساعدات ما بعد النزاعات الطارئة (EPCA)
3. إنّ الاعتماد الكلي على واردات القطاع النفطي يُعدّ من المشاكل الكبيرة التي تهدد الاقتصاد العراقي وذلك لأنه يزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي والاعتماد على الخارج.
4. أظهرت نتائج اختبار الحدود F ان قيمتها البالغة (3.681189) كانت أكبر من القمة الجدولية العليا عند مستوى معنوية 5% والبالغة (3.21) وبذلك يمكن للنموذج ايجاد نوع من العلاقة التكاملية عبر المدى الطويل وبمستوى معنوية 5%.

ثانياً: التوصيات

1. لابد من الاستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الكثير من البلدان والاستفادة من التجارب الناجحة للإصلاح الاقتصادي وسبل تطبيقها على واقع الاقتصادي العراقي وتلافي بعض الإخفاقات في تلك التجارب.
2. يعدُ العراق عضواً مؤسساً في صندوق النقد الدولي لهذا يجب التعاون مع الصندوق لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي ومساعدة العراق في تقديم القروض وذلك من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي.
3. تهيئة الظروف المناسبة لدمج العراق مع العالم الخارجي والمؤسسات الدولية وتفعيل دوره الاقتصادي والالتزام بالمستحقات الدولية كلها ومتابعة التطوّرات الاقتصادية الدولية التي تحدث في العالم الخارجي.
4. العمل على متابعة الإصلاحات والتطوّرات التي حدثت في المؤشرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي وسبل معالجة الاختلالات في تلك المؤشرات والعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي والشروع بعمليات الإصلاح الاقتصادي وفتح المجال إمام القطاع الخاص للقيام بدوره في الحياة الاقتصادية.

المصادر والمراجع

1. جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الرؤية: استكشاف اتجاهات السياسة الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.
2. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.
3. ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآدب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ، 2005.

4. يحيى صالح محسن، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، (النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 25، السنة العاشرة، 2001.
5. يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الهيكلي وفقاً للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإدارية والقانونية، المجلد السابع والعشرين، العدد الثاني، 2005.
6. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق والخيار البديل، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2002.
7. سالم توفيق النجفي، برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة د. حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.
8. محمد حامد الزهار، العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، 2011.
9. جليل كامل غيدان، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر، الأردن، حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007.
10. كونستانتين ميكالوبولوس، اقراض البنك الدولي للتك والتنمية، يونيو١٩٨٧.
11. محمد رياض الأبرشي ونبيل مرزوق، الخصخصة: آفاقها وأبعادها، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.
12. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013.
13. سعد زغلول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي (2003-2011)، وزارة التخطيط، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، العراق، 2012.
14. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018 ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم الاقتصاد الكلي.
15. محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 37، 2016.
16. أبو مدللة والمغربي، سمير مصطفى وعيسى شحدة، الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية (1995-2015)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد2، 2018.
17. ريجوان جعفر عبد الرحمن، دراسة قياسية لأثر الانكشاف الاقتصادي على الحساب الجاري في العراق خلال المدة (1990-2019)، مجلة جامعة الكوفة، مجلد 18، العدد 1، 2022.
18. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
19. هجير عدنان زكي، اقتصاديات الانكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثالث، 2005.
20. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1997.
21. علي مجيد الحمادي، البنية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي، عدد 36 ، السنة 10 ، نيسان،1989.
22. احمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 30 ، العدد75، 2014.
23. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013.

24. عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي جدلية الواقع وجبرية الخارج، مجلة ابحاث عراقية، العدد الأول، 2007.

25. ازهار حسن علي، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 100، 2017.

26. ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري للمدة (1994-2014) **دراسة تحليلية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد23 ، العدد101، 2016.

27. تحسين محمود مثنى، العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2018.

28. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018 ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم الاقتصاد الكلي.

29. محمد حسين باقر ،قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،الاسكوا ،نيويورك ،1996.

30. احمد عباس عبد الله ، التضخم في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 وبعده (الاسباب والمعالجات) ، بحث منشور على الموقع: http://ufds.uofallujah.edu.iq

المصادر الاجنبية

1. snider, dellsert. introduction to international economics. 1967.
2. GÜRİŞ, Selahattin & GÖZGÖR, Kutay (2015), Trade Openness and FDI inflows in Turkey, Applied Econometrics and International Development Vol.
3. Bukanan and wagner, the political legacy of lord Kenyes. Approach in growth in government expenditure public finance, Q vol 1-4, 1989.